المشاريع الصغيرة في العراق

المقدمة :

وتحظ المشاريع الصغيرة باهتمام كبير إلا في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، حيث كان الاعتقاد سند بان المشاريع الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه ماديات الحجم الكبير من وفورات كبيرة تساهم في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلا أن هذه الرؤية قد تغيرت

والاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المهتمة بالشؤون نادية الدولية بأهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء ، وبالذات اليابان والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول شرق و جنوب شرق آسيا . وذلك بعد أن اتضحت محدودية التأثيرات الايجابية للمشاريع الكبيرة الحجم في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة وتخفيض حدة الفقر وتحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي . في حين قدمت المشاريع الصغيرة مساهمات فاعلة في التشغيل والدخل وتنمية الإنتاج ومساندة الشركات الصناعية الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية فضلا عن تحقيقها لنتائج ايجابية في تعزيز النمو والحد من الفقر ، ولهذه الأسباب فقد ازدادت عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين عقدي السبعينات والتسعينات بنسبة مئوية قدرها (١٠%) في كندا و (٢٧٪) في فرنسا، وأصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من (٩٠%) من إجمالي المشروعات في هذين البلدين .

مفهوم المشاريع الصغيرة

لا يوجد تعريف محدد ودقيق و متفق عليه للمشاريع الصغيرة ، حيث اختلف تعريفها من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى ، تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠ – ٥٠ عاملا . أما البنك الدولي فيصنف المشاريع التي يعمل فيها اقل من (١٠) عمال بالمشاريع المتناهية الصغر والتي يعمل فيها ما بين (١٠ – ٥٠) عامل بالمشاريع

الصغيرة وتلك التي يعمل فيها ما بين (٥٠ –١٠٠) عامل بالمشاريع المتوسطة ، وفي العراق تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تستخدم ما بين (١ –٩) عمال وتكون قيمة المكائن اقل من (١٠٠) ألف دينار وهو التصنيف الذي يتم تبنيه في هذا البحث والذي يرتكز على معيار العمالة فقط. ويعزي التباين و تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة إلى وجود معايير عديدة يمكن الاعاد إليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة وتباين تلك المعايير من دولة لأخرى بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي حققتها فالمشاريع التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشاريع كبيرة الحجم و نامية كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها حسب مراحل النمو الذي يمر به اقتصاد الدولة ، ومن المعايير المستخدمة : معيار العمالة ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم ونوعية اليا المستخدمة لكن أكثر المعايير استخدامة في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء هو معيار العمالة ، لسهولة الحصول على البيانات وإمكانات تحليلها ومعالجتها إحصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القير الاقتصادي ومصممي السياسات الاقتصادية .

أهمية المشاريع الصغيرة

تتميز المشاريع الصغيرة عموما بانخفاض حجم التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع ، وسعة الانتشار مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعدادا كبيرة من السكان ، وإنما كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير فرص عمل كثيرة ، كما أن المشاريع الصغيرة تكون ذات ملكية فردية أو عائلية ، وإنما ذات متطلبات تكنولوجية محدودة وتعتمد على المواد الأولية والقروض غير الرسمية ، فضلا عن كونها تعتمد على مستوى منخفض من التخصص وتقسيم العمل . تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة في دورها الحيوي في مقاومة الفقر والبطالة واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في العديد من الدول ، كما تتمثل أهميتها في قدرها على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك ، الاستثمار ، العمالة ، الصادرات ، فضلا عن مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق التكامل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وتنويع بنية الإنتاج ، فضلا عن اعتبارها

آلية فعالة في مواجهة الفقر والعوز والفاقة من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء ، فضلا عن ذلك فقد أصبحت المشاريع الصغيرة اليوم القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات ، وتسد هذه المشاريع فراغا كبيرا في السلسلة الإنتاجية حيث أنها تغذي إنتاج الشركات الكبيرة وتزودها بما تحتاجه من مواد ومنتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي والتصدير ، وفي الدول النامية ثمة فرص قليلة لنشأة مشاريع صغيرة على هامش الشركات الكبيرة وذلك لضالة وجود مثل هذه الشركات الضخمة .

المشاريع الصغيرة والبطالة في العراق

تشير الإحصاءات المتاحة من المشاريع الصغيرة في العراق إلى أن عددها يبلغ (٧٧١٢٧) مشروعا في عام ٢٠٠٠ يعمل فيها أكثر من (١٠٦٤) ألف عامل ينتجون ما قيمته (٤٨٢) مليار دينار في

حين بلغت في مستلزمات الإنتاج نحو (٢) مليار دينار . ارتفع ناتج المشاريع الصغيرة من (٤٧٤) مليون دينار ام ١٢٨٨ إلى (٢٣٥٩٣٢) مليار دينار عام ٢٠٠١ أما بالنسبة لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة فقد ارتفع بمعدل سنوي .٣% خلال المدة ١٩٨٨ –

الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط

اين اخفاض متوسط متوسط عدد العاملين للمشروع

٢١١ ما يشير إلى فردية العراق من (٩١٩٩٩) عامة

تشكل المشاريع الى فردية هذه المشاريع وباستخدام الأرقام المطلة

و عاملا عام ١٩٨٨ إلى (١٩٢٧٢) عام عامرر.٢٠، ويعزى ذلك إلى زيادة عدد المشاريع الصغيرة وبمعدل (٤%) إن للمشروع الصناعي الواحد من (٢١٣) إلى (٢) بين عامي ١٩٨٨ و خدام الأرقام المطلقة فقد زاد عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في كل المشاريع الصغيرة في العراق نحووه

٢٠١١٠ ، يوجد في محافظة بل أن محافظة البصرة و فظة البصرة لا يوجد فيها سوى (٪١٣ م. ب

عراق نحو ٪٩٩ من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال المدة ١٩٨٨ (٩٤٠٤) مشروعا صغيرا يعمل فيها نحو (١٠٢١٣) عام ، وهذا يعني سوي (٪١٣) من إجمالي عدد المشاريع الصغيرة في العراق وهي نسبة ضئيلة لا أما بالنسبة لعدد المشاريع الصناعية الصين فيها نحو (٥٠٢٠٧) عامل وفيما يتعلق نسبته (كر٤%) من إجمالي عدد ال (٢١٥٥) عاملا يشكلون نحور قدرات وأهمية البصرة الاقتصادية والإستراتيجية المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق فقد بلغت حوالي (١٧٩٢٩) عام ٢٠٠٣ بعما

عامل وفيما يتعلق بعدد المشاريع الصناعية الصغيرة في البصرة فقد بلغت (٧٠٢) أي ما إجمالي عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في حين بلغ عدد العاملين فيها حوالى هايلايشكلون نحو (٣.٤ %) من إجمالي عدد العاملين في تلك المشاريع عام ٢٠٠٣. : البطالة من المشكلات الاقتصادية المستعصية في الدول النامية وبالذات في الدول العربية ، حيث قدرت الة العمل العربية عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي (٢.٢٣) مليون عاطل في عام ٢٠٠٣ معدل بطالة يتجاوز (٪٢١) وهو الأسوأ بين جميع مناطق العالم . وتتباين أرقام البطالة في العراق فقد أشارت نتائج مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى أن معدل البطالة في العراق قد بلغ (ا.٪٢٨) عام ٢٠٠٥، فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن معدل البطالة في العراق يزيد عن النصف ، وكذا السياق تشير منظمة التعليم من اجل السلام وهي منظمة أمريكية غير حكومية إلى أن حجم البطالة في العراق يصل إلى (٪٢٨) ترتفع إلى (٪٩٠) بين الشباب في سن العمل ، وإذا أضفنا من يعملون بشكل غير منتظم فستصل النسبة إلى (٥٠%) وفيما يتعلق بمحافظة البصرة فقد بلغ معدل البطالة فيها عام ٢٠٠٤ نحو هره٪١ لكن هناك بطالة جزئية فيها ناجمة عن ساعات العمل القصيرة وانخفاض مستويات ، وبمعدل يبلغ (٥. ٪١٩) و (٪١٢) على التوالي في العام ذاته . وحتى نفهم معنى هذه النسب عليم من اجل السلام ، إن نسبة البطالة عندما وصلت فيما عرف بفترة الكساد العظيم عام شده إلى (٢٥%) ، قال الاقتصاديون إن الولايات المتحدة مقبلة على كارثة اجتماعية . ت سلبية ضارة على

المجتمعات تهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي حيث تظهراجتماعية ونفسية خطيرة تتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك

نقول منظمة التعليم من أجل السلام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة إلى (٧٠٣٥ يرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة على تلك التبعات على شكل أعراض اجتماعية وا جرامي يصعب معها ربط ارتفاع معدل البطالة في العراق بأسباب عديدة منها :

معدلات متقدمة من النمو الاق-

الأقتصادي

تراجع الأداء وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدم غط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال النفط.

طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي من نظام مركزي أو موج أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و بالتالي تفاقم البطالة .

الأثر السلبي لتحرير التجارة على القطاع الخاص العراقي . خصائص القوة العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسب الشباب والتي تفيق

كي أو موجه إلى نظام اقتصاد

اقتصاد الدوار

تدريب اللازم لطلب

وهي في استيعاب العاطلين عن العمل

احتياجات سوق العمل .

الفساد الإداري الذي بدد أموالا هائلة في مشروعات قليلة الجدوى في استيعاب تلكؤ عملية إعادة إعمار العراق . ضعف فاعلية القطاع العام . الافتقاد إلى مؤسسات تمويلية توفر الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة و على علاقات العمل أو ما يسمى والمستمرة لا تلك المقومات

لإيجاد فرص عمل جديدة لتوظيف العمال العاطلين لهذا وجب خلق مشاريع جديدة بمبادرة خاصة من هؤلاء العاطلين عن الي الصغيرة هي حجر الأساس للنمو والعمالة في الاقتصادات الحرة ولها تأثير حاسم على علاقات الى بالعلاقات الصناعية ، وقد تجسدت أهمية تلك المشاريع خاصة في توفير فرص العمل وفي تحسين ظروف و وعلى الرغم من ذلك فقد تبين في معظم الأحوال أن هناك نقص في المهارات وعدم وجود خبرة و المشاريع مما يستلزم وضع برامج تدريبية مكثفة في مجالي إدارة المشاريع والتكنولوجيا الحديثة ، وقد تبين أن هناك حاجة كبرى أخرى للمشاريع الصغيرة في العراق للتمويل، إذ أن معظم الراغبين في الدخول له الأعمال الحرة لا يملكون المال الكافي لتمويل مشاريعهم ولا المعرفة الكافية لكيفية الحصول على التمويل اللاند لا يوجد في العراق تأريخ للتمويل الصغير ، ومع الصعوبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي إلا أن سيولته لا تزال مرتفعة فمصرف الرافدين وهو من اكبر المصارف العراقية كان يمتلك سيولة تقدر بحوالي (٤٠٠) مليون دولار وصافي حافظة قروضه بقيمة (٤٤) مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، وتم تعزيز القطاع المصرفي العراقي لاحقا لجعله أكثر قدرة على الاستمرار والبقاء ، يعمل الجهاز المصرفي في العراق على أساس منح القروض بضمانات عينية ، وهو ما أدى إلى استبعاد (٩٥%) من السكان من الاقتراض من المؤسسات المالية شكل كابجا شديد الوطأة لتنمية القطاع الخاص في العراق إن مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يمكن دورا محوريا في توفير فرص العمل للعاطلين وفي تقليص الفقر على المستويين المحلي والوطني ، حيت ؟ بنية تحتية كان فيها حشد الفقراء الذين لا يملكون الأصول المادية او رأس المال الاجتماعي وتامين لكي يساهموا في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية . ولان العراق يفتقد إلى مؤسسات تمويل اله الوطني ، حيث إنها تستحدث الاجتماعي وتأمين التريل أبومات تمويل المشاريع الصغيرة

الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط أتاحت سلطة التحالف المؤقتة بو كأثمانات صغرى لتنمية المشاريع الدولار أخرى للمناطق الش به المؤقتة بعد نيسان ٢٠٠٣ ، منحه أولى قدرها (٠) ملايين دولار بغرض تقديمها سمية المشاريع الصغيرة في المراكز الحضرية للمناطق الجنوبية للعراق إضافة إلى (٥) ملايين

الشمالية وبدأت العمليات الخاصة بالمنطقة الجنوبية في النجف تديرها مؤسسة الإسكان حيث كانت تقدم قروضا لأصحاب المشاريع الصغيرة بقيمة (٣٠٠٠) دولار وبضمانات فقالة وليس عينية ، وقد كان الطلب كبيرا بحيث استخدمت اغلب هذه الأموال في المنطقة بالبصرة فقد خصص لها نصف مليون دولار لكنها لم تكن كافية وبالتالي كانت هناك حاجة مزيد من الأموال ، وقد أشارت التقديرات إلى أنه يمكن للمنطقة الجنوبية بسهولة استيعاب مبلغ بدون ملايين دولار، إن افتقاد العراق إلى مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة لا يتناسب مع ما اقتصاد شخصية (نظام الكفالة) وليس عينية اجنبية ، وفيما يتعلق بالبصرة فقد خصص لها نصفه للحصول على المزيد من الأموال ، وقد أو إضافي بقيمة (١٠) ملايين دولار، و براق من موارد ضخمة ولا يتلاءم مع الطريقة التي يراد بها تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه إلى و برق ، لان هذا التحول ينبغي أن يخضع لاشتراطات كثيرة من بينها بناء قدرات القطاع الخاص على سے بات كافة ، من إنشاء بيئة تنظيمية سليمة إلى بناء مهارات أصحاب مشروعات العمل الحر في القطاع الخاص ، إلى توفير التمويل الضروري للمشاريع الصغيرة ، حتى يمكن تحقيق التنوع في الاقتصاد العراقي بعيدا عن الاعتماد الكلي على مورد النفط .

ومن المفارقات البارزة انه لا يوجد في العراق مؤسسة واحدة لتمويل المشاريع الصغيرة (بأسلوب الضمانات الشخصية في حين يوجد في بنغلاديش (وهي أحد أكثر البلدان فقرة في العالم) حوالي ٢٠٠ مؤسسة تؤمن القروض الصغيرة لتسعة ملايين أسرة في بنغلاديش تشكل أكثر من ثلثي الأسر الفقيرة فيها . إن الدرس المهم الذي يستخلص من نشاط مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أنه يمكن منح امتيازات إلى مؤسسات أخرى التقليص الفقر وتوفير فرص العمل في ظروف معينة ، وقاد هذا إلى الاكتشاف إلى النمو السريع لحركة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة حيث تستفيد حاليا نحو (٩.١٧) مليون أسرة في العالم من هذا التمويل .
تأسيسا على ما سبق تغدو الحاجة ماسة في العراق إلى قيام الحكومة بدور هام في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تأمين خدمات التمويل للفقراء مباشرة وبإمكان الحكومة العراقية إيجاد اطر تنظيمية داعمة عبر الصناديق الجماعية وغيرها من الاليات ، ومن الضروري أيضا معالجة القيود التي تحد من إنشاء وتطور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ومنها من الشكل الذي ستكون عليه مبادئ التمويل التي سوف يتم تطبيقها مستقبلا في العراق ، ورغم

التأييد واضع لمسالة تطبيق المبادئ الإسلامية المتعلقة بالتمويل الا انه ما زالت المصارف العراقية تطبق المنهجي يتعلق بأسعار الفائدة ، وقد تختار مؤسسات التمويل احد هذين النوعين أو مزيج منهما . كما أن صور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يقتضي من بين أمورو القطاع وام وفي التجاري والمنظمات الدولية الداعمة للتمويل الصغير، فضلا عن إنشاء تره والقطاع الخاص وحدات للتمويل الصغير في وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي لتقديم الاستشارات اللازمة لعملاء الصغيرة.

إن معالجة هذه المتطلبات من شأنها أن تدفع نحو تحقيق وبناء قطاعات مالية شمولية في العراق قادرة توفير القروض الصغيرة للمشاريع الصغيرة وهو ما يمثل احد الوسائل الفاعلة في توفير فرص العمل الجدير : مجموعة واسعة النطاق من القطاعات وتوفير الإطار المناسب لنمو القطاع الخاص وبالتالي تقليص مستويات البطال والبطالة الجزئية وخفض أعداد الفقراء.

و تاسيسا على ما سبق وبسبب الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة فان الضرورة تقتضي إيجاد بيئة منا ومناخ عمل ملائم لهذه المشاريع من خلال إيجاد سياسات اقتصادية ومالية وضريبية ملائمة من بينها الإعفاء التام للمشاريع الصغيرة من ضريبة الدخل لفترة مناسبة للسماح لها بتكوين رؤوس الأموال مع مضاعفة مبلغ السماح الضريبي لتشجيع المستثمرين نحو الأنشطة الإنتاجية . ومن الضروري أن تقوم غرفة التجارة والصناعة في العراق بدور داعم للمشاريع الصغيرة من خلال الترويج لمنتجاتها وتعريفها بمصادر الإنتاج والمواد الأولية وإقامة البرامج التدريبية اللازمة ومساعدتها في تسويق منتجاتها في السوق المحلية والعالمية .